



## حصاد المرأة المصرية لعام 2007

2007 .. بدأت بالوعود وانتهت بالعنف والإقصاء



إشراف  
نهاده أبو القمصان  
رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة

تتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

## حصاد المرأة في (2007م)

شهد عام 2007 ارتفاع حاد في وتيرة العنف على مستوى الجمهورية، والذي أثار بصورة كبيرة على المواطنين عامة وعلى المواطنات خاصة.

## فعلى الصعيد العام:ـ

- تميز هذا العام بارتفاع منحنى الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية على طول الجمهورية والتي ظهرت على السطح منذ أعتاب عام 2007، باعتصام عمال غزل المحلة والذي شاركت فيه 3000 سيدة. لترتفع مشاركة المرأة في الاحتجاجات لتصل إلى 75% وقيادتها للإضراب كما حدث في المحلة وكفر الدوار ومصر أسبانيا والحناوي، بل ورفع البعض شعار "الرجالة فين الستات أهم"، كما لعبت السيدات دور بارز في حفز زملائهم للمشاركة في الإضراب كما حدث في المحلة الكبرى وأظهرت الاعتصامات الأخيرة كفاءة "الدور العمالي النسائي"، الذي كان له تأثير قوي في حالة عمال النسيج والمطاحن، خصوصاً أن النساء يرفضن غالباً أسلوب "الرشاوى" الإدارية الذي قد يستخدم مع الرجال، وكدن يفتكن بمسئولي مجالس الإدارة الذين دعوهن للانصراف بوعود وهمية، كما أنهن أكثر شراسة في المطالبة بحقوق العمال، لكون غالبيتهن ربات أسر أو معيلات لأسر أو يشاركن برواتبهن في الإنفاق على أسرهن.

## على الصعيد السياسي:ـ

- تطرقت التعديلات الدستورية التي حدثت في 26/مارس وتتضمنت تعديل 34 مادة، تم ذكر السيدات كمواطنات مرة وكنساء مرة أخرى، فلم تحتوي أي منها على عبارات تضمن للمرأة حقوقها بتمييز إيجابي مثلاً يجعلها بعيدة عن الاصطدام في الواقع.
- وفي شهر يونيه أطاحت انتخابات مجلس الشورى ب 11 مرشحة لم تقز منهم غير ابتسام أبو رحاب في الوادي الجديد.
- شهدت انتخابات نقابة الصحفيين في نوفمبر 2007 إقبال قوى للمرشحات بلغ ثلاثة عشر مرشحة (تنازل منهم اثنين) مقابل ستة مرشحات فقط في دورة 2003، استطاعت احدهن دخول المجلس عن جدارة وبأصوات تجاوزت بها أقرانها حيث حصلت "عبير سعدي" المرشحة لعضوية مجلس النقابة تحت السن على 1333 صوت.
- أظهرت انتخابات الكنيسة الإنجيلية الأخيرة والتي فاز بها صفوت البياض رئيس الطائفة الذي قام بإدخال تعديلات إيجابية على اللائحة كان الهدف منها تعميق التجربة الديمقراطية في الكنيسة الإنجيلية والتي تمتعت فيها المرأة بمقعد في المجلس الملي المنوط به إدارة شئون الطائفة لاقتنا أن ذلك تم وسط خطابات جدل حول رفض تولي المرأة المناصب القيادية.

- كما تم تعيين فاطمة مصطفى مدني في منصب رئيس قرية في الصعيد لتصبح أول رئيس قرية في الصعيد المصري.
- أسفرت نتائج انتخابات الوحدات الحزبية في الحزب الوطني في أغسطس 2008 عن فوز أكثر من ألف امرأة. وانتهى العام باستقالة شاهيناز النجار وخلو مقعدها ليتنافس عليه 11 مرشح بينهما سيدتان.

### على الصعيد القانوني:-

- طالعنا بداية عام 2007 وتحديدًا في 29 يناير قرار رقم 12 والذي تم بموجبه تعيين 31 قاضية بموافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين قاضيات بالمحاكم المختلفة ليحقق انتصار للمرأة في معركتها القضائية من 2003م إلا أن هذه الخطوة مازالت ترسخ مبدأ المنح والمنع لا علي قاعدة المواطنة و المساواة فيما يتعلق بحقوق النساء .
- أرسى القضاء الإداري بمجلس الدولة مبدأ قانونياً مهماً يتعلق بحقوق الأطفال في قيد ميلادهم إذا كانوا ثمرة زواج عرفي بناء على قرار من الأب بالبنوة حيث ألزمت وزارة الداخلية مصلحة الأحوال المدنية بإثبات قيد الأطفال من زواج عرفي والاعتداد بإقرار الأب بأبويته وبالعقد العرفي ضمن المستندات المطلوبة لاستخراج شهادة ساقط القيد للطفل من زواج عرفي.

### على الصعيد الاجتماعي:-

- جنت المرأة في هذا العام العديد من مشاهد العنف، فلقد ارتفعت حوادث الاغتصاب وزادت عن معدلاتها لعام 2006 فلقد حيث وافانا تقرير الأمن العام لعام 2006 والذي نشر هذا العام عن ضبط أكثر من 62 ألف حالة هتك عرض واغتصاب. كذلك بالنسبة لتقرير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالمركز القومي للبحوث الجنائية 2006 كشف أن مصر تشهد سنوياً 20 ألف حالة اغتصاب وأن جرائم وحوادث الاغتصاب تحدث الآن بمعدل حادثتين لكل ساعة واحدة تقريباً. وكان أشد حوادث الاغتصاب وطأة على الإطلاق هي الطفلة هند أصغر ضحية للاغتصاب والتي لم تتمكن حتى هذه اللحظة من أن تأخذ حقها وحق مولدها.
- كذلك ارتفعت نسبة وفيات الأطفال من جراء إجراء جراحة الختان لهن كالطفلة بدور 11 عام في المنيا وكريمة 13 عاماً وغيرهن، وعلى إثر ذلك قرر وزير الصحة المصري د. حاتم الجبلي في 27-6-2007 حظر عمليات ختان الإناث في جميع المراكز الطبية الحكومية والخاصة

وبالفعل تم إغلاق عدد من العيادات في المنيا وأسيوط والغربية ويذكر أن نسبة ختان الإناث في مصر 2007 وصلت إلى 97.4%.

- كشفت دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن ارتفاع نسبة الطلاق بين الشباب حديثي الزواج إلى 50% وتشهد القاهرة أعلى معدلات بنسبة 30% وأعزت الدراسة أن الأسباب الرئيسية لوقوع حالات الطلاق انتشار العنف ضد الزوجة حيث أن هناك كل ثلاث سيدات تتعرض للعنف البدني وأن 46% يتعرضن للعنف البدني والنفسي أو المادي ويسهم ذلك في اتخاذ قرار الطلاق.
- أظهرت إحصائية نشرت على موقع وزارة العدل 2007 عن أن هناك 1202 حالة زواج لمصريات من أجنب خلال عام 2006م.
- واختتمت مشاهد العنف هذا العام بحادث كلية الدراسات الإسلامية فرع الزقازيق والذي راح ضحيته 5 طالبات وأصيبت أكثر من 200 طالبة وأرجع السبب إلى ماس كهربائي بإحدى لمبات الإنارة بسقف إحدى المدرجات .
- احتلت المرأة موقع الصدارة كضحية لمرض أنفلونزا الطيور وحدثت معظم الوفيات في أوساط الإناث اللواتي يربي ذويهن الطيور، الأمر الذي يرفع فرص تعرضهن لتماس يومي مباشر مع هذه الطيور ، وبالتالي انتقال العدوى إليهن ليرتفع بذلك عدد الضحايا إلى 16 لنختتم العام بأخر سيدة ضحية في بني سويف.

### على الصعيد الاقتصادي:-

- لم يكن المشهد الاقتصادي الذي واجهته المرأة في عام 2007 بأفضل حال من المشاهد الأخرى.
- فلقد كشف التقرير الصادر عن جهاز التعبئة العامة في أكتوبر 2007 (مصر تغرق في البطالة) عن ارتفاع معدل البطالة بين الإناث من 22.6% إلى 24% عام 2006م، وبلغت نسبة الإناث المتعطلات أكثر من 50% من إجمالي أعداد المتعطلين في كلا العامين 2000 و 2005 وسجل معدل البطالة بين الإناث 24% أي أكثر من ثلاثة أمثال معدل البطالة بين الذكور 8.6% في عام 2006 وقد أرجعت ذلك لتفضيل أصحاب الأعمال إلي تشغيل الذكور عن الإناث لكثرة إجازات الإناث بحكم القانون، نظرا لطبيعتهن النسائية من ولادة ورعاية الأطفال. الأمر الذي يترك النساء بلا ضمانات ويجعلهن وحدهن ثمن بناء المجتمع ديمغرافيا.
- ومن جانب آخر أوضحت دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية هذا العام حملت عنوان "الفقر يهدد نساء العشوائيات" عن ارتفاع نسبة المعيلات في مصر وامتهانهن لمهن تقع

في آخر السلم فنصفهن بائعات خضار يمثلن 46.9% والربع عاملات في خدمة البيوت والخياطة يشكلن 37.3% و 11.8% معيلات غير عاملات يعتمدن على معاش زوج متوفي أو معاشات أخرى.

- كشف تقرير صدر عن مركز الدراسات الريفية في أوائل عام 2007 أن القطاع الخاص أكثر اضطهاد للمرأة المصرية العاملة في القطاع العام وأكد أن العاملة في القطاع العام تتقاضى 100 جنيه شهرياً بينما تتقاضى العاملة في القطاع الخاص 60 جنيه فقط شهرياً وأرجع التقرير حالة التمييز والقهر ضد المرأة العاملة عموماً إلى قانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2002.
- شهدت انتخابات الغرف الصناعية في 2007/7/12 والتي شملت 16 غرفة لاختيار 10 أعضاء بمجلس إدارة كل غرفة إقصاء تام للمرأة.

